## وداعا لتقاسم لجنة الانتخابات حزبيا



■ أزف الوقت لإنهاء التقاسم الحزبي للجنة الانتخابات.. الاسبوع الماضي أعلن فخامة الرئيس هذا القرار المهم بعد أن تسبُّب تشكيلً لجنة الانتخاباتُ من الأحزاب بمعوقات لا تحصى كادت أن تقضى على التجربة برمتها.. إذا فالشفافية والحيادية والنزاهة ستكون مع لجنة من القضاة.. وحول هذا اعتبر قانونيون قرار فخامة الأخ على عبدالله صالح

رئيس الجمهورية القاضي بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة بالصائب والحكيم كون السلطة القضائية هي الأجدر بتولى هذه المسئولية نظرا لاستقلالية القضائية وحياديته

علي الشعباني

المعارضون أول المطالبين

والدكتور أبوبكر الزهيرى

وكيل وزارة شئون مجلس

النواب والشورى من

جانبه قال: تشكيل لجنة

الانتخابات من القضاء هو

الحل الأفضل والأنسب لجميع

اطراف العملية السياسية في بلادنا

نظرا لاستقلالية السلطة القضائية

وباعتبارها هي الأقرب والأجدر بتولي

هذه المسئولية والمهام بعكس ما هو

وأضاف: نحن نستغرب لماذا تعترض

بعض الأحزاب على ذلك فقبل فترة كانت

هى نفسها تصرعلى أن تكون اللجنة العليا

للانتخابات من القضاة واليوم نلاحظ أن

هناك مواقف معارضة من قبل المشترك لهذا

وأشار إلى أن السلطة القضائية ومنتسيبها

تحرَّم عليهم الحزبية بشكل كامل ولذلك فإن

العملية الانتخابية سوف تكون شفافة ومحايدة

وفيما يتعلق بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من

الأحزاب فقد أشار الزهيري إلى أن تلك التجربة لم

تكن موفقة بالشكل المطلوب كون الخلاف والتعثر

والخلافات الحزيية في الواقع السياسي المعيش هو

سيد الموقف بين الأحزاب وبدلاً من أن تكون لجنة

الانتخابات هي الفيصل أصبحت هي العثرة التي

نهاية المكايدات

الدكتور محمد نجاد نائب عميد كلية الشريعة

بجامعة صنعاء بدوره تحدث قائلاً: الجميع يؤيد

قرار تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من السلطة

القضائىة نظراً لحيادية واستقلالية القضاء والذي

ينطبق على ما تتطلبه اللجنة العليا للانتخابات

من حيادية وشفافية ووعى قانوني ودستوري

وسينعكس ذلك على العملية الانتخابية التي

ستتخلص من المكايدات والطعون غير المبررة

وكذلك ستكون عملية الاقتراع والفرز أكثر نزاهة

مضيفاً: هناك عدد من الدول التي تشكل اللجان

الانتخابية فيها من السلطة القضائية..

وطبعا تلك الدول تجري فيها الانتخابات

بشكل أفضِل وتكون نتائجها أكثر ايجابية.

مؤكداً: أن تشكيل اللجنة من القضاء

سيقطع دابر كل المهاترات والصراعات

السياسية الحزبية التي يجب الحد منها

لكى تسير العملية الديمقراطية نحو

الأقضل ويتمكن الناخبون من ممارسة حقهم

داعيا الأحزاب والتنظيمات السياسية

إلى مباركة قرار تشكيل لجنة الانتخابات

من القضاة وعدم الخوض في المزيد من

التشنجات في المواقف التي لا فائدة منها ولا تخدم

أنالأرض

كروية!!

الدستوري دون أي معوقات.

العملية الديمقراطية.□

تقف أمام العملية الديمقراطية الدستورية.

الموضوع ولاندري لماذا؟

وستكون منصفة ومرضية لكل الأطراف.

مؤكدين أن تشكيل لجنة الانتخابات من القضاة سوف يضمن للعملية الانتخابية شفافيتها ونزاهتها وسيحد من المهاترات والمكايدات الحزبية التي تسود الانتخابات والصراعات المحتدمة على قوام المعهورية البمنيد تشكيل اللجنة واللجان الانتخابية.. اللجنة العليا للانتخابات والاستغناء وبهذا الخصوص قال الدكتور محمد And the set of the same land the same and

عاشور كثيري- رئيس جامعة وادي حضيرموت: إن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة سيجعلها محايدة ومستقلة كون اعضائها رجال قانون وسيجنب اللجنة الوقوع في أي مواجهات بين الأحزاب وأضاف: أنه ومنذ إعلان الوحدة المباركة

التي ارتبطت بالديمقراطية ومسبرة البناء في بلادنا والقيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يحرص على تقديم الكثير من التنازلات لإنجاح العملية الديمقراطية وإيجاد مساحة واسعة لحرية التعبير عن الرأى للأحزاب والتنظيمات السياسية وكذلك منظمات المجتمع المدني.. وقد جرت انتخابات تلو انتخابات وفي كل مرة كانت القيادة السياسية وحكمتها هي سر نجاحها ونحن اليوم على يقين أن الانتخابات البرلمانية القادمة ستتم وسينال أبناء الشعب حقه الدستوري..

مشيراً إلى أن دعوة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بتشكيل لجنة الانتخابات من القضاة يأتي في إطار الحرص الوطنى المسئول لفخامته لتخطى عقبات تحول دون إجراء الانتخابات في ظل وحدة الصف الذي يغلب مصلحة الوطن على أي مصالح شخصية أو حزبية ضيقة.. وفي نفس الوقت مازال الحوار الوطنى مفتوحاً أمام كل القوى السياسية باعتباره أسلوباً حضارياً يُعرف به اليمنيون.

لمزيد من الشفافية

أما الدكتور عمر خالد باجنيد عميد كلية الحقوق، بجامعة عدن فقد اعتبر دعوة فخامة الأخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية خطوة صائبة وحكيمة كون القضاء هو سلطة محايدة ومحرم ممارسة العمل الحزبي داخل المنتمين لها وهو خير من يقوم

بمهام لجنة الانتخابات لأن القضاة هم خير العارفين بالقانون والدستور وبما أن اللجنة العليا للانتخابات هي سلطة اشرافية ترتكز على الجوانب القانونية بالدرجة الرئيسية فإن تشكيلها من القضاة سوف يضفي على العملية الانتخابية أكثر شفافية كما أن التأثير السياسي الحزبي سيكون خارج إطار اللجنة فالقضاء معروف بأنه مستقل ولا يخضع لأى انتماءات سياسية أو حزبية يمكن أن تؤثر على العملية الانتخابية.

وأضاف: نرى كقانونيين في تشكيل لجنة الانتخابات من القضاء أمر يبعث في النفس الطمأنينة على نزاهة الانتخابات وعدم تعكير

د.نجاد: المكايدات الحزبية ستكون خارج اطار اللجنة

المافئة (

1 74471

المراميا (

) spinstell

د.باجنید: قرار صائب وسنضمن انتخابات نزيهة

د.الكثيرى: اللجنة لن تخضع لماحكات وصراع الأحزاب

د.الزهيري: الانتخابات ستكون شفافة ونتائجها مرضية لجميع الأحزاب





صفوها بل سيفعلها بشكل أفضل كون تولي القضاة

لأمور اللجنة سيضع حداً للمناكفات والككايدات

البيان كاديكون صحيحاً لو قرئ بالمقلوب.. لأنه يكشف بالفعل عن نوايا أحزاب المشترك غير أنه يحاول إلصاقها بالمؤتمر الشبعبي البعبام، فهو يتحدث في البداية عن أزمة الحوار ويصنفها على أنها أزمة بين قلة فاسدة لا ترى في الحوار الا مصالحها الضيقة والشخصية وأغلبية ترى في الصوار مصلحتها في التغيير والاصسلاح، ولكن بيان

عبدالولي المذابي

رداً على بيان المشترك

المؤتمر ليس أقلية

وكفاكم أوهاما

■ أصدرت اللجنة التحضيرية المصغرة للحوار من طرف أحزاب

المشترك بياناً رحبت فيه بالنجاح الذي تحقق باستضافة اليمن لبطولة

خليجي20، وهو الشيء الايجابي الوحيد الذي حمله البيان، إذ اختفت

المشترك يدعي عجباً أنه يمثل الأغلبية، فيما المؤتمر يمثل الأقلية، ثم يتمادى ليقول إن الأقلية تتهرب من الاصلاحات، وهو ما لا يستقيم مع موقف المشترك من الانتخابات التي تعتبر بوابة الاصلاح والتغيير الديمقراطي وأداته لتحقيق التداول السلمي للسلطة، وفي موضع آخر يدعى بيان المشترك أن أحزابه بذلت جهودا خلال الفترة الماضية لإقناع السلطة بالانضمام الى مسار الاصلاح عبر حوار وطنى شامل، ولاندري بلسان من يتحدثون ومن يخاطبون ويخدعون بهذه المحاولات العقيمة، وهل يعتقدون أنهم قادرون على محو الصورة الجميلة والانطباعات التي تكونت لدى ضيوف اليمن بعد أن شاهدوا بأعينهم الحقيقة دون وساطة.

إنه بيان يثير الشفقة على هذه الأحزاب التي تعيش خارج الزمن وتستنكف أن تنعم بلحظات

الفرح مع الشعب (( حتى وهيي ترحب بنجاح خليجي٢٠ تعود لتقول: إن البعض حاول استغلالها لأغراض سياسية سطحية، وكاد المريب أن يقول خذوني، وإلا فما هي دلالات هذا البيان في هذا التوقيت

سالسذات، وماذا يعني بقوله: البطولة كسان ردا علىزيف السلطة!!؟

انها الهستبريا وأوهام العظمة وتقمص دور المسيطر والموجه للجماهير.. وكان الأولى أن توجه الدعوة لقيادات المشترك بحضور خليجي ٢٠ ضمن الضيوف القادمين من خارج اليمن، لأنهم بالفعل لا يعيشون في اليمن وإلا لما سطروا ذلك

الروح الرياضية تماماً من البيانُ الذي صدر بلغة الآخر .. البيان المريض. في جانب أخسر يحذر البيان الحرزب الحاكم الذي يعتبره ممثل الأقلبة من تعديل القانون بصورة انفرادية، وكان الأحرى بالبيان أن يدعو أغلبيته الى التصيدي للقانون بدلاً من الانقلاب على

الديمقراطية. ونحن هنا لا نستغرب من مواقف المشترك فهي مواقف معهودة لاتعترف ىأى اتفاقات أو تفاهمات وسرعان ما تنقلب عليها غير أسفة،

ومن ذلك وثيقة اتفاق المبادئ لضمان انتخابات نزيهة وشفافة وآمنة الذي وقع عليها المؤتمر والمشترك قبيل انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٦م وحمله الأخير بشروط تجاوزت العشرة، وحصل بموجبها على ٦٤٪ من لجان الانتخابات «النصف تقريباً» وأضاف عضوين من المشترك الى لجنة الانتخابات العليا، ورغم أن المشترك لديه نصف اللجان ولم تتكون أية لجنة من حزب واحد، ووقع جميع أعضاء اللجان من كافة المراكز على نتائج الفرز الا أن المشترك خرج ليقول إن الانتخابات مزورة، متناسياً أن

هذا الكلام إن كان صحيحاً فإنه يعنى أن المشترك شريك في التزوير بنسبة ٥٠٪ لأنه يملك نصف اللجان وجميع أعضائه وقعوا على النتائج بوجود مراقبين محليين ودولسيسين ومندوبين عنجميع المرشحين راقبوا سيير العملية من البداية

الى النهاية. وفي الأخير نــرى أن يحتم علينا أن نقول لهم: «عزيزي المشترك: عفو القد نفد رصيدكم».. لأنهم إن كانوا يخاطبوننا

في المؤتمر فنحن لا نصدقهم وإن كانوا يخاطبون الخارج فهو لا يصدقهم، أما إن كانوا يحاطبون الشعب فلن بتحدث باسمه، ولكن عليهم أخذ رده من خلال الصندوق وسنكون أول المهنئين لهم إن صدقهم الشعب ومنحهم ثقته.. لا نريد أن نقول أكثر من ذلك لأن الضرب في الميت

## من قانون الانتخابات إلى جاذبية نيوتن

## المشترك في الـ(1000) ساعة حوار

■ قرر المؤتمر الشعبي العام المضي نحو إجراء الانتخابات النيابية المقبلة ابريل ٢٠١١م في موعدها المحدد وفقاً للدستور والقانون.

ويأتى هذا القرار بعد أن بذل جهوداً مضنية في محاولة إقناع أحزاب اللقاء المشترك ومحاورتها حول عدم قدرة أي حزب على حرمان الشعب من حقوقه الديمقراطية أو سلبه إرادته وكبح رغبته في النهوض والتقدم دون منغصات تعطل عليه ذلك على شكل يصاغ بوجود فراغ

الخطوات التي سار المؤتمر الشعبي العام في اتجاهها بلاكلل ودعواته المتكررة لكافة القوى لحوار وطنى مسؤول بما فيها المشترك برهنت أن الأخبرة لا تحاور وإنما تجيد فن الهذيان .. لا تريد تحديد سقف زمنى للإنتهاء من الحوار ولا ترغب بالدخول في حوار

جاد ومسؤول إذ كانت في كل جلسة حوار تختلق قصة جديدة لا علاقة لها بما التأم منيقنعهم

الجميع لأجله ولو أن المؤتمر استمر في مسايرة مطالب اللقاء المشترك لوصل به الحال الي الاتفاق على تخصيص الف جلسة حوار وبالكاد تكفى اللقاء المشترك لكي يعترف أن الارض كروية.

وربما أكثر منها لمناقشة مسألة تعديل قانون الجاذبية شريطة أن يكون العالم نيوتن طرفاً في

الحوار ودعك من الحديث عن تعديل قانون الانتخابات، وما تم الاتفاق عليه مع المشترك وبموجبه تم تأجيلها لعامين شارفت على الانتهاء بما



نجيب شجاع الدين

وفي هذا الشأن فإن أوضاع الديمقراطية في اليمن لا تتطلب من جهابذة المشترك عقد ندوات ولقاءات تشاورية مساورة للشك كما أن ما يخرج به المشترك ويسميه وثائق إنقاذ وتوصيات عاجلة لا تعني للمؤتمر الشعبي العام أي شيء كونه لا يعمل في الخفاء ولا يخاف الديمقراطية التي أسسها باعتبار إجراء الانتخابات إحدى الحالات الطبيعية للممارسة الديمقراطية ولكن المشترك يحاول

هى أكثر الآليات فعالية وأهمية

وأن أطراف ومكونات اللجنة

التحضيرية للحوار الوطنى

ليس لديها موقف واضح بين فيما

إذا كانت ستشارك أم ستقاطع

الانتخابات النيابية القادمة.

ويوضح أن المؤتمر الشعبي

العام لا يزعجه مقاطعة المشترك

الكاسحة التي يسعى اليها. في حين

يعني انه ليس أمام الاحزاب في الساحة اليمنية

غير المضى نحو يوم الـ٧٧ من ابريل ٢٠١١م

والاحتكام لصناديق الاقتراع.

قدر المستطاع تجنب إجراء الانتخابات لأنها تكشف أزمة انعدام الثقة بينه والناخبين وبين تكوينات

## العيدروس يترأس وفد المؤتمر في الملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى

■ ترأس الاستاذ محمد حسين العيدروس عضو اللجنة العامة وفد المؤتمر الشعبى العام المشارك في أعمال الملتقي العربي الدولي لنصرة الاسرى في سجون الاحتلال الذي بدأ أعماله صباح أمس الأحد بالعاصمة الجزائرية.

وفي كلمته نيابة عن الرئيس الجزائري رحب عبدالعزيز بالخادم أمين عام جبهة التحرير الجزائرية بالحضور وأرسل باسم الحضور تحية اعتزاز وتقدير للاسرى في سجون الاحتلال الذين بنورهم ينيرون عتمة السجون وصولا الى دولة فلسطينية سيدة وعاصمتها القدس

واضاف أن تنظيم هذا الملتقى جاء للتعبير عن حجم المأساة وعمق المعاناة التي يتعرض لها الاسرى الفلسطينيون وهو ما يؤكد

تمسكنا القوي بالقضايا العادلة في العالم. ويناقش الملتقى – الذي يختتم اليوم بمشاركة نحو ١٢٠٠ شخصية عربية واسلامية وعالمية يمثلون حوالي ٥٥ دولة من مختلف قارات العالم - قضايا مهمة تتعلق بالاسرى في السجون الاسرائيلية بينها موضوع تطور الاعتقالات عبر مراحل المقاومة في فلسطين في ظل الاستيطان، واسرى الداخل الفلسطيني ١٩٤٨م والبعد القومي والوطني والنضالي لقضية الاسرى الفلسطينيين ووضع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال في القانون الدولي الانساني.

بالاضافة الى شبهادات ورسيائل من المعتقلين والاسرى المحررين وعائلاتهم والحقوق الانسانية للاسرى وعائلاتهم والدعم المادي والمعنوي لهم والمفقودين ومقابر الارقام



الاشتراكي الدكتور ياسين وفي الصفحة المقابلة يؤكد أن المشترك لم يذهب للحوار مع المؤتمر وإنما كان يريد الذهاب لمحاورة ما يسميهم الحراك الانفصالي ولم يستطع. كما يؤكد ياسين ان ذهاب أي حزب للانتخابات حماقة. ويقول أنيس حسن يحيى ان الانتخابات ليست شرفاً سياسياً بل



حذر المشترك من مقاطعة الانتخابات

«انیس» یفند ادعاءات «یاسین»

أن مشاركة المعارضة في المشترك في الانتخابات من شأنها ان تقلل من هذه النتيجة.





